

**صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)**

**القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢**

وتقرير المراجع المستقل

الصفحة	الفهرس
١ - ٢	تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية
٣	قائمة المركز المالي
٤	قائمة الدخل الشامل
٥	قائمة التدفقات النقدية
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٧ - ٢٣	إيضاحات حول القوائم المالية



تقرير المراجع المستقل إلى مالكي الوحدات في صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي (مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقوائم الدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للصندوق، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملزمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للصندوق كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤٤٣ هـ (الموافق ٢٨ مارس ٢٠٢٢).

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٢

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٢، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٢ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولا يُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٢، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى مالكي الوحدات في صندوق الإئتماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإئتماء للاستثمار)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهرية ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
 - استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يوجد لدى الصندوق استثمار في أحد البنوك المحلية بمبلغ ٥٢ مليون ريال سعودي، ولم يتم الاحتفاظ بهذا الاستثمار لدى أمين الحفظ، الأمر الذي لا يتوافق مع الشرط الوارد في المادة ٢٤ من لائحة صناديق الاستثمار.

عن الحيد واليحيى محاسنون قانونيون

صالح عبد الله اليحيى

محاسب قانونی

ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ٦ رمضان ١٤٤٤هـ

(٢٨ مارس ٢٠٢٣)



صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح	
ريال سعودي	ريال سعودي		
			الموجودات
١٧٦,٥٦٦,٣٥٦	٥٠٦,٩٤٨,٨٥٢	٥	نقدية وشبه نقدية
١,٣٦٥,٧٠٨,٣٥٦	١٠١,٣٧٢,٧٥٧	٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٦,٨١١,٦٠١,٠٤٤	١,٤٩٦,٩٣٦,١٦٢	٧	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
١٢٦,٣٧٤	١,٥٥٩,٣٣٣	٥	دخل عمولة خاصة مستحقة
٨,٣٥٤,٠٠٢,١٣٠	٢,١٠٦,٨١٧,١٠٤		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٢,٨١٣,٢٧١	١٣,٨٢٨,٤٦٨		استردادات مستحقة
٣,١٩٦,٢٠٨	٢,٣٣٣,٢٧٨	٨	مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى
٦,٠٠٩,٤٧٩	١٦,١٦١,٧٤٦		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
٨,٣٤٧,٩٩٢,٦٥١	٢,٠٩٠,٦٥٥,٣٥٨		صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد
٨,٣٥٤,٠٠٢,١٣٠	٢,١٠٦,٨١٧,١٠٤		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
٧١٣,٤٩٤,١٦٦	١٧٤,٩٦٢,٩٥٧		وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)
١١,٧٠	١١,٩٥		صافي قيمة الموجودات العائد إلى مالكي الوحدات (بالريال السعودي)

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح	
ريال سعودي	ريال سعودي		
١١٠,٩٣١,٢٤١	١٤٠,١٧٢,٠١٥		الدخل
٢٢,٩١١,٠٧٧	١٠,٧٠٠,٥٩٢		دخل عمولة خاصة
			ربح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
١٣٣,٨٤٢,٣١٨	١٥٠,٨٧٢,٦٠٧		إجمالي الدخل
(٢٧,٤٥٥,٤٣٣)	(٣٣,٤٩٢,٣٦١)	٩	المصاريف التشغيلية
(١,٠٦٣,٣٣٨)	(٧١٨,٥٠٧)	٩	أتعاب إدارة
٥,٧٦٢,٧٨٠	(٩٣,٣٥١)	٧,٥	عمولة الوساطة
(٩٨,٦٣١)	(١٥٠,٣٩٠)		(مخصص) عكس قيد خسائر الائتمان المتوقعة
			مصاريف تشغيلية أخرى
(٢٢,٨٥٤,٦٢٢)	(٣٤,٤٥٤,٦٠٩)		إجمالي المصاريف التشغيلية
١١٠,٩٨٧,٦٩٦	١١٦,٤١٧,٩٩٨		صافي دخل السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
١١٠,٩٨٧,٦٩٦	١١٦,٤١٧,٩٩٨		إجمالي الدخل الشامل للسنة

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١ ريال سعودي	٢٠٢٢ ريال سعودي	
١١٠,٩٨٧,٦٩٦	١١٦,٤١٧,٩٩٨	الأنشطة التشغيلية
(٢٢,٩١١,٠٧٧)	(١٠,٧٠٠,٥٩٢)	صافي دخل السنة
(١١٠,٩٣١,٢٤١)	(١٤٠,١٧٢,٠١٥)	التعديلات لـ:
(٥,٧٦٢,٧٨٠)	٩٣,٣٥١	ربح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٢٨,٦١٧,٤٠٢)	(٣٤,٣٦١,٢٥٨)	دخل عمولة خاصة
		مخصص (عكس قيد) خسائر الائتمان المتوقعة
(٢٦,١٤٢,٥٣٣)	١,٢٧٥,٠٣٦,١٩١	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(١,٦٢٦,٩٢٦,٢٣١)	٥,٢٩٤,٤٠٢,٥١٧	نقص (زيادة) في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٢,٦٢٢,١٩٤	١١,٠١٥,١٩٧	نقص (زيادة) في الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
١,٢٦٦,٢٩٣	(٨٦٢,٩٣٠)	زيادة في الاسترداد المستحقة
		(نقص) زيادة في المصاريف المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى
(١,٦٧٧,٧٩٧,٦٧٩)	٦,٥٤٥,٢٢٩,٧١٧	التدفقات النقدية من (المستخدمة في) العمليات
١٠٣,٨٦٤,٩٧٥	١٥٨,٩٠٨,٠٧٠	دخل عمولة خاصة مستلمة
(١,٥٧٣,٩٣٢,٧٠٤)	٦,٧٠٤,١٣٧,٧٨٧	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
٩,٧٨٧,٥٥٣,٦٩٢	٥,٦٢٨,١٤٠,٧٣٥	الأنشطة التمويلية
(٨,٢٣١,٠٩٧,٠١٧)	(١٢,٠٠١,٨٩٦,٠٢٦)	متحصلات من الوحدات المصدرة
١,٥٥٦,٤٥٦,٦٧٥	(٦,٣٧٣,٧٥٥,٢٩١)	سداد الوحدات المستردة
(١٧,٤٧٦,٠٢٩)	٣٣٠,٣٨٢,٤٩٦	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التمويلية
١٩٤,٠٤٢,٣٨٥	١٧٦,٥٦٦,٣٥٦	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وشبه النقدية
١٧٦,٥٦٦,٣٥٦	٥٠٦,٩٤٨,٨٥٢	النقدية وشبه النقدية في بداية السنة
		النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي

(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١ ريال سعودي	٢٠٢٢ ريال سعودي	
٦,٦٨٠,٥٤٨,٢٨٠	٨,٣٤٧,٩٩٢,٦٥١	حقوق الملكية في بداية السنة
١١٠,٩٨٧,٦٩٦	١١٦,٤١٧,٩٩٨	الدخل الشامل:
-	-	صافي دخل السنة
		الدخل الشامل الآخر للسنة
١١٠,٩٨٧,٦٩٦	١١٦,٤١٧,٩٩٨	إجمالي الدخل الشامل للسنة
٦,٧٩١,٥٣٥,٩٧٦	٨,٤٦٤,٤١٠,٦٤٩	التغير من معاملات الوحدات
٩,٧٨٧,٥٥٣,٦٩٢	٥,٦٢٨,١٤٠,٧٣٥	متحصلات من الوحدات المصدرة
(٨,٢٣١,٠٩٧,٠١٧)	(١٢,٠٠١,٨٩٦,٠٢٦)	سداد الوحدات المستردة
١,٥٥٦,٤٥٦,٦٧٥	(٦,٣٧٣,٧٥٥,٢٩١)	صافي التغير من معاملات الوحدات
٨,٣٤٧,٩٩٢,٦٥١	٢,٠٩٠,٦٥٥,٣٥٨	حقوق الملكية في نهاية السنة
		معاملات الوحدات القابلة للاسترداد
		فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال السنة:
٢٠٢١ وحدات	٢٠٢٢ وحدات	
٥٧٨,٢٠٧,٢٩٧	٧١٣,٤٩٤,١٦٦	الوحدات في بداية السنة
٨٤٢,٢٠٢,٤٣٢	٤٧٧,٥٣٠,٣٥٧	وحدات مصدرة خلال السنة
(٧٠٦,٩١٥,٥٦٣)	(١,٠١٦,٠٦١,٥٦٦)	وحدات مستردة خلال السنة
١٣٥,٢٨٦,٨٦٩	(٥٣٨,٥٣١,٢٠٩)	صافي (النقص) الزيادة في الوحدات
٧١٣,٤٩٤,١٦٦	١٧٤,٩٦٢,٩٥٧	الوحدات في نهاية السنة

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي (مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١- التأسيس والأنشطة

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح أنشئ بموجب اتفاق بين شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، شركة تابعة لمصرف الإنماء ("المصرف")، والمستثمرين في الصندوق ("مالكي الوحدات") وفقاً للوائح هيئة السوق المالية والضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية لمدير الصندوق.

إن الصندوق مصمم للمستثمرين الراغبين في المحافظة على رأس المال وتحقيق عوائد مع توفير السيولة النقدية عند طلب المستثمر. ويتم إعادة استثمار الدخل بالكامل في الصندوق وينعكس ذلك في سعر الوحدة.

وقد منحت هيئة السوق المالية الموافقة على تأسيس الصندوق بموجب خطابها رقم (٢٠١٠-٧٤٨٧-٥) وتاريخ ٢١ رمضان ١٤٣١ هـ (الموافق ٣١ أغسطس ٢٠١٠). وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ ٢٦ محرم ١٤٣٢ هـ (الموافق ١ يناير ٢٠١١).

يُدار الصندوق من قبل شركة الإنماء للاستثمار ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة سعودية مغلقة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٦٩٧٦٤، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية ("الهيئة") بالمملكة العربية السعودية بموجب الترخيص رقم ٣٧-٠٩١٣٤.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

قام الصندوق بتعيين شركة الرياض المالية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق لللائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخصاً بالسياسات المحاسبية الهامة المطبقة عند إعداد هذه القوائم المالية.

٣-١ أسس الإعداد

تم إعداد هذه القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية على أساس استمراره في العمل كمنشأة مستمرة.

يقوم الصندوق بعرض قائمة المركز المالي الخاصة به وفقاً لترتيب السيولة بناءً على نية مدير الصندوق وقدرته على استرداد/ تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات لبنود القوائم المالية المقابلة. تم عرض تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح (١١).

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. وقد تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح (٤).

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٣ المعايير والتعديلات على المعايير الحالية السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢ قامت الصندوق بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢ (مالم يرد خلاف ذلك). لم يرقم الصندوق بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة وغير سارية المفعول بعد.

العقود المتوقعة خسارتها - تكاليف الوفاء بالعقود - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٣٧ يمثل العقد المتوقع خسارته عقداً تزيد بموجبه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للصندوق تجنبها بحكم وجود العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد عن المنافع الاقتصادية التي يتوقع استلامها بموجب العقد.

تحدد التعديلات أنه عند تقييم ما إذا كان العقد متوقع خسارته أو خاسراً فإنه يتعين على المنشأة إدراج التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد محدد لتقديم البضاعة أو الخدمات بما في ذلك التكاليف الإضافية (مثل تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتوزيع التكاليف المتعلقة مباشرة على أعمال العقد (مثل استهلاك المعدات المستخدمة لتنفيذ العقد، وكذلك تكاليف إدارة العقد والإشراف عليه). لا تتعلق التكاليف العمومية والإدارية مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف المقابل بموجب العقد.

لم يكن لهذه التعديلات أثر على القوائم المالية للصندوق حيث لم تكن هناك عقود متوقعة خسارتها كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

الإشارة إلى الإطار المفاهيمي - التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) تستبدل التعديلات الإشارة إلى الإصدار السابق للإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإشارة إلى الإصدار الحالي الصادر في مارس ٢٠١٨ دون تغيير جوهري في متطلباته.

تضيف التعديلات استثناء لمبدأ الإثبات المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) "عمليات تجميع الأعمال" تفادياً لإصدار أرباح أو خسائر محتملة في "اليوم الثاني" تنشأ عن المطالبات والالتزامات المحتملة التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٣٧) "المخصصات، والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة" أو التفسير (٢١) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقرير المالي "الرسوم"، إذا تم تكبدها بشكل مستقل. ويتطلب الاستثناء من المنشآت تطبيق الضوابط الواردة في معيار المحاسبة الدولي (٣٧) أو التفسير (٢١) الصادر عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقرير المالي، على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا كان الالتزام الحالي موجوداً بتاريخ الاستحواذ.

تضيف التعديلات أيضاً فقرة جديدة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للإثبات بتاريخ الاستحواذ.

لم يكن لهذه التعديلات أثر على القوائم المالية للصندوق حيث لم تكن هناك موجودات محتملة أو مطلوبات محتملة تقع ضمن نطاق هذه التعديلات خلال الفترة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٦ عقود الإيجار تحظر التعديلات على المنشآت الخصم - من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات - أي متحصلات من بيع البنود المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة لتأهيله للعمل على النحو الذي تريده الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات المتحصلات من بيع هذه البنود، والتكاليف المتعلقة بإنتاج تلك البنود، في الربح أو الخسارة.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (١) - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة - الشركة التابعة المطبقة للمعايير الدولية لأول مرة

يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي للتقرير المالي (١) قياس فروقات التحويل التراكمية باستخدام المبالغ المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، بناءً على تاريخ تحول الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، وذلك إذا لم يتم إجراء تعديلات بشأن إجراءات التوحيد وأثار عملية تجميع الأعمال التي استحوذت الشركة الأم من خلالها على الشركة التابعة. يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي للتقرير المالي (١).

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم للصندوق حيث أنه ليس مُطبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٣ المعايير والتعديلات على المعايير الحالية السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢ (تتمة)

التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ٩: الأدوات المالية – الأتعاب التي تكون في حدود اختبار نسبة ١٠٪ لغرض التوقف عن إثبات المطلوبات المالية

يوضح التعديل الأتعاب التي تقوم المنشأة بإدراجها عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط على تلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والجهة المقرضة، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو الجهة المقرضة نيابة عن الآخر. لا يوجد تعديل مماثل مقترح لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩- الأدوات المالية: الإثبات والقياس.

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للصندوق حيث لم تكن هناك تعديلات على الأدوات المالية للصندوق خلال الفترة.

معيار المحاسبة الدولي (٤١) الزراعة - الضرائب في قياسات القيمة العادلة
يلغي التعديل المطلوب الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي ٤١ الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب عند قياس القيمة العادلة للموجودات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي ٤١.

لم يكن لهذه التعديلات أثر على القوائم المالية للصندوق حيث لم يكن لديه موجودات تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي ٤١ كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

٣-٣ المعايير الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي بياناً بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. يعتمد الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إذا ينطبق ذلك، عند سريانها.

تاريخ السريان

١ يناير ٢٠٢٣

١ يناير ٢٠٢٣

١ يناير ٢٠٢٣

١ يناير ٢٠٢٣

١ يناير ٢٠٢٣

١ يناير ٢٠٢٣

١ يناير ٢٠٢٣

المعايير/ التعديلات على المعايير / التفسيرات

المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) – " عقود التامين"

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١): تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة

تعريف التقديرات المحاسبية (معيار المحاسبة الدولي ٨)

الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ وبيان ممارسات المعيار الدولي للتقرير المالي ٢)

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٢)

تمديد الإغفاء المؤقت من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) (تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ٤)

تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة — تأجيل تاريخ السريان (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١)

٤-٣ ترجمة العملات الأجنبية

(أ)

العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، باعتباره العملة الوظيفية وعملة العرض الخاصة بالصندوق. كما تم تقريب كافة المعلومات المالية المعروضة إلى أقرب ريال سعودي.

(ب)

المعاملات والأرصدة

تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات المعنية. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٣ النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية على الحساب الجاري لدى البنك، والنقدية في الحساب الاستثماري، وودائع المراجعة، إن وجدت، وفترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

٦-٣ الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق

الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما ومطلوبات مالية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

(١) الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يقوم فيه الصندوق بتنفيذ شراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

يتم في الأصل إثبات كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) بتاريخ التداول الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. كما أن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، يتم إضافة تكاليف المعاملات أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عند الإثبات الأولي، حسبما هو ملائم.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة

عند تطبيق هذا التصنيف، يتم اعتبار الموجودات المالية مقتناة لأغراض المتاجرة إذا:

- (أ) تم الاستحواذ ؛ عليها أو تكبدها بشكل رئيسي لغرض بيعها أو إعادة شرائها على المدى القريب، أو
- (ب) كانت عند الإثبات الأولي لها جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويوجد بشأنها دليل على آخر نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير، أو
- (ج) كانت عبارة عن أداة مشتقة (فيما عدا المشتقات التي تمثل عقد ضمان مالي، أو الأداة المالية المخصصة كأداة تغطية فعالة).

يتم تسجيل وقياس الموجودات المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي دخل المتاجرة. كما يتم إثبات دخل أو مصروف العمولة وتوزيعات الأرباح ضمن صافي دخل المتاجرة وفقاً لشروط العقد، أو عند الإقرار بأحقية دفعها.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشمل الموجودات المالية للصندوق على النقدية وشبه النقدية.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تمثل الموجودات المالية في هذه الفئة الموجودات غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي إما يتم تخصيصها من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة أو يجب قياسها بالقيمة العادلة بشكل إلزامي بموجب المعيار الدولي للتقرير المالية ٩. تقوم الإدارة بتخصيص أداة ما بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي وذلك فقط عند استيفاء أحد الشروط التالية. ويحدد هذا التخصيص على أساس كل أداة على حدة:

- (أ) لم ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم، أو
- (ب) لم يكن الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال هدفه إما تحصيل التدفقات النقدية، أو تحصيل التدفقات النقدية والبيع معاً، أو
- (ج) إذا كان التخصيص يزيل أو يقلل بشكل جوهري عدم اتساق القياس أو الإثبات والذي قد ينشأ خلاف ذلك عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.

تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويدرج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة.

تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة التي لم يقيم الصندوق بشكل لا رجعة فيه بتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كما يتم إثبات توزيعات الأرباح الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة في قائمة الربح أو الخسارة عند الإقرار بأحقية دفعها.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف آخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يقيم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

الانخفاض في القيمة

يأخذ الصندوق بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية.

عند تطبيق طريقة المعلومات المستقبلية، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهريّة منذ الإثبات الأولي أو التي لها مخاطر ائتمان منخفضة ("المرحلة ١")،
- الأدوات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهريّة منذ الإثبات الأولي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة ("المرحلة ٢")، و
- تعطي ("المرحلة ٣") الموجودات المالية التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة بتاريخ إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، لا تقع أي من الموجودات المالية للصندوق ضمن هذه الفئة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ الأدوات المالية – الإثبات الأولى والقياس اللاحق (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

الانخفاض في القيمة (تتمة)

يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا" للفئة الأولى، بينما يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفئتين الثانية والثالثة. ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يقوم الصندوق بتطبيق طريقة تبسيط المخاطر الائتمانية المنخفضة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتقويم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام كافة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبررين. وعند إجراء هذا التقويم، يقوم الصندوق بإعادة تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يتأخر سداد الدفعات التعاقدية لمدة تزيد عن ٣٠ يومًا.

تشتمل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الخاصة بالصندوق على النقدية وشبه النقدية وتوزيعات الأرباح المدينة. تتمثل سياسة الصندوق في قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمثل هذه الأدوات على أساس ١٢ شهرًا. ومع ذلك، عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، فإنه يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. يستخدم الصندوق تصنيفات من وكالة تصنيف ائتماني معتمدة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان المتعلقة بأداة الدين قد زادت بشكل جوهري ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

(٢) المطلوبات المالية

الإثبات الأولى والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الاستردادات المستحقة والرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيرًا بالصندوق. بعد الإثبات الأولى لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويدرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

تنطبق هذه الفئة عمومًا على الاستردادات المستحقة والمطلوبات المتداولة الأخرى.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تمامًا أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن إثبات الالتزامات الأصلية وإثبات التزامات جديدة. يتم إثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ الأدوات المالية – الإثبات الأولى والقياس اللاحق (تتمة)

٣) مقاصد الأدوات المالية

تتم مقاصد الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموماً على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٧-٣ قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضاً بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (١٠).

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٨-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزامات (قانونية أو متوقعة) على الصندوق ناتجة عن أحداث سابقة، وأنه من المحتمل ان يتطلب الأمر استخدام موارد تنطوي على منافع اقتصادية لسداد الالتزام وأنه يمكن إجراء تقدير لمبلغ الالتزام بشكل موثوق به.

٩-٣ المصاريف المستحقة الدفع

يتم إثبات الالتزامات لقاء المبالغ الواجبة الدفع مستقبلاً لقاء الخدمات المستلمة، سواء قدمت بها فواتير من الموردين أم لا. ويتم إثباتها في الأصل بالقيمة العادلة، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

١٠-٣ الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالك الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

١١-٣ صافي قيمة الموجودات لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية الفترة.

١٢-٣ أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى

تشتمل مصاريف الصندوق على أتعاب الإدارة، وأتعاب الحفظ، والمصاريف الأخرى. يتم إثبات هذه المصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق وبناءً على الأسعار المحددة مسبقاً الواردة في شروط وأحكام الصندوق. نورد فيما يلي السياسات المفصلة:

أتعاب الإدارة

يقوم مدير الصندوق بتحميل الصندوق أتعاب إدارة، عن كل يوم تقييم، بمعدل سنوي قدره ٢٠٪ (٢٠٢١: ٢٠٪) من صافي قيمة موجودات الصندوق. يتم احتساب هذه الأتعاب واستحقاقها في كل يوم تقييم.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٢ أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى (تتمة)

أتعاب الحفظ

يستحق الصندوق مصروف أتعاب الحفظ بمعدل سنوي بواقع ٠.٠١٪ (٢٠٢١: ٠.٠١ ٪) من صافي قيمة الموجودات في نهاية كل يوم تقييم. وكما يستحق الصندوق أتعاب حفظ إضافية وأتعاب أخرى وفقاً للشروط المتفق عليها مع أمين الحفظ.

المصاريف الأخرى

يسترد مدير الصندوق من الصندوق مصاريف أخرى متكبدة بالنيابة عنه وفقاً لشروط وأحكام الصندوق.

٣-١٣ الزكاة وضريبة الدخل

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية.

٣-١٤ إثبات الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات بالقدر الذي يحتمل أن يتدفق عنه منافع اقتصادية للصندوق، وأنه يمكن قياس المبلغ بشكل موثوق به وذلك بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه دفع المبلغ. تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعوض المستلم أو المستحق القبض، باستثناء الخصومات والضرائب.

يتم احتساب إيرادات التمويل عن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مثل الصكوك وودائع المرابحة باستخدام أساس العائد الفعلي ويتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة. ويتم احتساب إيرادات التمويل بتطبيق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي تصبح لاحقاً موجودات ذات مستوى ائتماني منخفض. وبالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم تطبيق معدل العمولة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أي بعد خصم مخصص الخسارة.

يتم تحديد ربح استبعاد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس تكلفة المتوسط المرجح.

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة عند الإعلان عنها (أي عند الإقرار بأحقية الصندوق باستلامها).

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكيد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ في جميع فئات الموجودات المالية إبداء الأحكام، على وجه الخصوص، تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات لتمويل المحفظة، عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة والتأكد من وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل، ويمكن للتغيرات التي تطرأ عليها أن تؤدي إلى وجود مستويات مختلفة للمخصصات.

يتعين أيضاً إبداء عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- (١) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان،
- (٢) اختيار طرق وافتراضات ملائمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة،
- (٣) تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية بشأن كل نوع من أنواع المنتجات / السوق وخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة لها، و
- (٤) تحديد مجموعات من الموجودات المالية المشابهة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، إن وجدت، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم التي تبدو ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقويم على طريقة السوق (أي، استخدام آخر معاملات تمت في السوق وفقاً لشروط التعامل العادل، والمعدلة عند الضرورة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المماثلة) وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات مما يزيد من استخدام بيانات السوق المتاحة والمؤيدة قدر الإمكان).

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. يوجد لدى الصندوق استثمارات في صناديق عامة تم تقييمها بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد في السوق وصافي قيمة الموجودات، على التوالي، كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (٦).

٥- النقدية وشبه النقدية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ريال سعودي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ريال سعودي

١٢,٤٢٧,٠١٣	٣,٣٢٠,٨٢٦
١١٣,٣١٠,٤٥٠	٥٣,٦٧٣,٧٣٢
٥٠,٨٢٩,٢٩٧	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
١٧٦,٥٦٦,٧٦٠	٥٠٦,٩٩٤,٥٥٨
(٤٠٤)	(٤٥,٧٠٦)
١٧٦,٥٦٦,٣٥٦	٥٠٦,٩٤٨,٨٥٢

نقد لدى البنوك - حساب جاري
نقدية في حساب استثماري
ودائع مربحة (١)

ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٥-١)

(١) يتم إيداع ودائع المربحة لدى بنوك تعمل في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بفترات استحقاق أصلية قدرها ثلاثة أشهر أو أقل، وتحمل دخل عمولة خاصة بمعدل قدره ٥,٦٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٧٥٪ سنوياً). ويبلغ دخل العمولة الخاصة المستحقة عن ودائع المربحة هذه ١,٥٥٩,٣٣٣ ريال سعودي (٢٠٢١: ١٢٦,٣٧٤ ريال سعودي).

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٥- النقدية وشبه النقدية (تتمة)

١-٥ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

فيما يلي بيان الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن النقدية وشبه النقدية خلال السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ريال سعودي ريال سعودي

٢٧٢,٠٤٠	٤٠٤
(٢٧١,٦٣٦)	٤٥,٣٠٢
٤٠٤	٤٥,٧٠٦

في بداية السنة
مخصص (عكس قيد) خسائر الائتمان المتوقعة

٦- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات في الصناديق العامة مسجلة في المملكة العربية السعودية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
القيمة السوقية (ريال سعودي)	التكلفة (ريال سعودي)	القيمة السوقية (ريال سعودي)	التكلفة (ريال سعودي)
١٠١,٣٧٢,٧٥٧	٩٩,١٨٧,٥٣٥	١,٣٣٨,٧٨٤,٨٣٩	١,٣٦٥,٧٠٨,٣٥٦

استثمارات في صناديق عامة

٧- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ريال سعودي ريال سعودي

٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠
٥,٩٦٧,٥٧٨,٨٣١	٦٧٣,١٣١,٠١٣
٣٥,٦٤٩,١٢٦	١٥,٤٨٠,١١١
٦,٨١٣,٢٢٧,٩٥٧	١,٤٩٨,٦١١,١٢٤
(١,٦٢٦,٩١٣)	(١,٦٧٤,٩٦٢)
٦,٨١١,٦٠١,٠٤٤	١,٤٩٦,٩٣٦,١٦٢

صكوك (١)
ودائع مربحة (١)
دخل عمولة خاصة مستحقة

ناقصًا: مخصص خسائر ائتمان متوقعة (إيضاح ٧-١)

(١) يمثل هذا البند صكوك صادرة من قبل أطراف أخرى تعمل بالمملكة العربية السعودية بفترات استحقاق أصلية تتراوح من ٢ سنتين إلى ١٠ سنوات دخل عمولة خاصة بمعدل قدره ٥,١١٪ سنويًا (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣,٩٩٪ سنويًا).

(٢) يمثل هذا البند ودائع مربحة لدى عدة بنوك تعمل في المملكة العربية السعودية ودول الخليج بفترات استحقاق قدرها سنة وتحمل دخل عمولة خاصة بمعدل قدره ٤,٣٦٪ سنويًا (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٦٩٪ سنويًا).

١-٧ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

فيما يلي بيان الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة خلال السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ريال سعودي ريال سعودي

٧,١١٨,٠٥٧	١,٦٢٦,٩١٣
(٥,٤٩١,١٤٤)	٤٨,٠٤٩
١,٦٢٦,٩١٣	١,٦٧٤,٩٦٢

في بداية السنة
مخصص (عكس قيد) خسائر الائتمان المتوقعة

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي

(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

إيضاحات حول القوائم المالية (تمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٨- المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
ريال سعودي	ريال سعودي	
١,٧٢٧,٣٩٧	٢,٤١٦,٣٥٤	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٩-٢)
١٧٧,١٤٧	٢٩٣,٨٥٨	أتعاب حفظ مستحقة
٤٢٨,٧٣٤	٤٨٥,٩٩٦	مطلوبات متداولة أخرى
<u>٢,٣٣٣,٢٧٨</u>	<u>٣,١٩٦,٢٠٨</u>	

٩- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

يقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة. وتخضع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة لقيود تحددها الشروط والأحكام. ويتم الإفصاح عن كافة المعاملات مع الجهات ذات العلاقة إلى مجلس إدارة الصندوق.

تتضمن الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق، والبنك، والمنشآت ذات العلاقة بالبنك ومدير الصندوق، وأي جهة لديها القدرة على السيطرة على جهة أخرى أو ممارسة تأثير جوهري عليها في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

(أ) *أتعاب الإدارة*

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل قدره ٢٠٪ يتم احتسابها مرتين في الأسبوع على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق.

٩-١ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة خلال الفترة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
			ريال سعودي	ريال سعودي
مصرف الإنماء	الشركة الأم	دخل عمولة خاصة على ودائع المراجعة	٧,٢١٤,٧٧٢	٦,١١٣,٥٤٧
		دخل عمولة خاصة على الصكوك	٦,٧٥٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠
شركة الإنماء للاستثمار	مدير الصندوق	أتعاب إدارة	٣٣,٤٩٢,٣٦١	٢٧,٤٥٥,٤٣٣
		أتعاب وساطة	٧١٨,٥٠٧	١,٠٦٣,٣٣٨
مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب مجلس إدارة الصندوق	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠

٩-٢ أرصدة الجهات ذات العلاقة

فيما يلي بيان بالأرصدة المدينة (الدائنة) الناتجة عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة في نهاية السنة:

اسم الجهة ذات العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة الأرصدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
			ريال سعودي	ريال سعودي
مصرف الإنماء	الشركة الأم لمدير الصندوق نقد لدى البنك	ودائع مراجعة	٣,٣٢٠,٨٢٦	١٢,٤٢٧,٠١٣
شركة الإنماء للاستثمار	مدير الصندوق	أتعاب إدارة مستحقة	(١,٧٢٧,٣٩٧)	(٢,٤١٦,٣٥٤)
		ودائع مراجعة	-	٢٠١,٥١٣,٨٧٥

(١) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يمتلك مدير الصندوق ٦٧١,٢١٩ وحدة (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢,٧٦٧,٧٠٤ وحدة) من وحدات الصندوق.

١٠- إدارة المخاطر المالية

١٠-١ عوامل المخاطر المالية

تتعرض أنشطة الصندوق لمخاطر مالية متنوعة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يسعى برنامج إدارة المخاطر الشامل بالصندوق إلى تعظيم العوائد المتأتية من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، كما يسعى إلى الحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للصندوق. ويوجد لدى مدير الصندوق سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر التي تؤثر على استثمارات الصندوق والتأكد من معالجة هذه المخاطر في أقرب وقت ممكن، والتي تشمل إجراء تقييم للمخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما يقوم مدير الصندوق بتطبيق توزيع حذر للمخاطر مع مراعاة سياسات الاستثمار والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. علاوة على ذلك، يبذل مدير الصندوق قصارى جهده لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بأي طلبات استرداد متوقعة. ولمجلس إدارة الصندوق دور في ضمان وفاء مدير الصندوق بمسؤولياته لصالح مالكي الوحدات وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

يستخدم الصندوق طرقاً مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وتم توضيح هذه الطرق أدناه.

أ) مخاطر أسعار العملات الخاصة

تنشأ مخاطر أسعار العملات الخاصة عن احتمالية حدوث تغيرات في أسعار العملات الخاصة السائدة في السوق والتي تؤثر على الربحية في المستقبل أو على القيمة العادلة. يخضع الصندوق لمخاطر أسعار العملات الخاصة بشأن موجوداته المرتبطة بعملة خاصة.

يوضح الجدول التالي أثر التغير المحتمل بصورة معقولة في دخل العملات الخاصة على الأدوات المالية المتأثرة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. ليس هنالك أثر على الدخل الشامل الأخر، حيث لا يوجد لدى الصندوق موجودات تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو كأدوات تغطية. وعملياً، قد تختلف نتائج التداول الفعلي عن تحليل الحساسية أدناه وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

الأثر على الربح أو الخسارة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

ريال سعودي ريال سعودي

١٩,٩٤٨,٨٠٠ ٦٩,٧٥٧,٤٠٨
(١٩,٩٤٨,٨٠٠) (٦٩,٧٥٧,٤٠٨)

التغير في سعر العملة:

زيادة بواقع ١٪

نقص بواقع ١٪

يسعى مدير الصندوق إلى الحد من مخاطر أسعار العملات الخاصة من خلال الاستثمار في الموجودات التي لها تاريخ استحقاق قصير الأجل بمعدلات عمولة متغيرة.

١٠-١-١ مخاطر السوق

أ) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وتعتقد إدارة الصندوق أن هناك مخاطر ضئيلة للخسائر بسبب تقلبات أسعار الصرف حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات النقدية للصندوق مسجلة بالريال السعودي. علاوة على ذلك، فإن معاملات الصندوق بالعملات الأجنبية تتم بشكل رئيسي بعملة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يوجد بها تقلبات كبيرة، وبالتالي فإن الأثر الناتج عن مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية ليس جوهرياً.

ب) مخاطر السعر

تمثل مخاطر السعر المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق والناتجة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في العملات الأجنبية وأسعار العملات.

تنشأ مخاطر السعر بشكل أساسي من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة حركة أسعار أدواته المالية المدرجة في اسوق الأسهم عن كثب. كما يقوم الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظته الاستثمارية وذلك بالاستثمار في مختلف القطاعات.

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٠- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١-١٠ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

١-١-١٠ مخاطر السوق (تتمة)

تحليل الحساسية

تخضع الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمخاطر السعر. وطبقاً لإدارة الصندوق، فيما يلي بيان الأثر على قائمة الدخل الشامل نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية الناتجة عن التغير المحتمل المعقول في صافي قيمة الموجودات مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
ريال سعودي	ريال سعودي	
٥,٠٦٨,٦٣٨	٦٨,٢٨٥,٤١٨	زيادة بواقع ٥٪
(٥,٠٦٨,٦٣٨)	(٦٨,٢٨٥,٤١٨)	نقص بواقع ٥٪

١-١-٢ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات واستردادها على مدار الأسبوع، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق على الفور ويمكن تسيلها في أي وقت. ومع ذلك، قام مدير الصندوق بوضع إرشادات معينة للسيولة الخاصة بالصندوق ومراقبة متطلبات السيولة على أساس منظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات حال نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريق الحصول على تمويل من الجهات ذات العلاقة بالصندوق.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المخصصة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

١-١-٣ مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
ريال سعودي	ريال سعودي	
١,٤٩٦,٩٣٦,١٦٢	٦,٨١١,٦٠١,٠٤٤	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٥٠٦,٩٤٨,٨٥٢	١٧٦,٥٦٦,٣٥٦	نقدية وشبه نقدية
١,٥٥٩,٣٣٣	١٢٦,٣٧٤	دخل عمولة خاصة مستحقة
٢,٠٠٥,٤٤٤,٣٤٧	٦,٩٨٨,٢٩٣,٧٧٤	

١٠- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١-١٠ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

١-١-٣ مخاطر الائتمان (تتمة)

يتم الاحتفاظ بالرصيد البنكي للصندوق لدى بنك محلي ذا تصنيف ائتماني جيد، والذي يمثل الشركة الأم لمدير الصندوق، كما بتاريخ إعداد القوائم المالي. ويقوم الصندوق بقياس مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمال التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر عن السداد. وتأخذ الإدارة بعين الاعتبار كلاً من التحليل السابق والمعلومات المستقبلية بعين الاعتبار عند تحديد أي خسائر ائتمان متوقعة. وتم إدراج الإفصاح بشأن خسائر الائتمان المتوقعة في إيضاحي ٥ و٧.

١-٢ إدارة مخاطر رأس المال

يمثل صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد رأسمال الصندوق. ومن الممكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل جوهري في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقاً لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات لمالكي الوحدات ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة صافي موجودات قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية بالصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات والاستردادات المتعلقة بالموجودات التي يتوقع قدرته على تصفيتها.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بمراقبة رأس المال على أساس صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

١-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

لدى الصندوق استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تم قياسها بالقيمة العادلة وتصنيفها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسيلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)
إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١١- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	خلال ١٢ شهراً (ريال سعودي)	بعد ١٢ شهراً (ريال سعودي)	الإجمالي ريال سعودي
الموجودات			
نقدية وشبه نقدية	٥٠٦,٩٤٨,٨٥٢	-	٥٠٦,٩٤٨,٨٥٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٠١,٣٧٢,٧٥٧	-	١٠١,٣٧٢,٧٥٧
موجودات مالية بالتكلفة المضافة	٦٨٦,٩٣٦,١٦٢	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٩٦,٩٣٦,١٦٢
دخل عمولة خاصة مستحقة	١,٥٥٩,٣٣٣	-	١,٥٥٩,٣٣٣
إجمالي الموجودات	١,٢٩٦,٨١٧,١٠٤	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٦,٨١٧,١٠٤
المطلوبات			
استردادات مستحقة	١٣,٨٢٨,٤٦٨	-	١٣,٨٢٨,٤٦٨
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	٢,٣٣٣,٢٧٨	-	٢,٣٣٣,٢٧٨
إجمالي المطلوبات	١٦,١٦١,٧٤٦	-	١٦,١٦١,٧٤٦
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
الموجودات			
نقدية وشبه نقدية	١٧٦,٥٦٦,٣٥٦	-	١٧٦,٥٦٦,٣٥٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١,٣٦٥,٧٠٨,٣٥٦	-	١,٣٦٥,٧٠٨,٣٥٦
استثمارات بالتكلفة المضافة	٦,٠٠١,٦٠١,٠٤٤	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٨١١,٦٠١,٠٤٤
عمولة مستحقة على ودائع المراجعة والصكوك	١٢٦,٣٧٤	-	١٢٦,٣٧٤
إجمالي الموجودات	٧,٥٤٤,٠٠٢,١٣٠	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٣٥٤,٠٠٢,١٣٠
المطلوبات			
استردادات مستحقة	٢,٨١٣,٢٧١	-	٢,٨١٣,٢٧١
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	٣,١٩٦,٢٠٨	-	٣,١٩٦,٢٠٨
إجمالي المطلوبات	٦,٠٠٩,٤٧٩	-	٦,٠٠٩,٤٧٩

١٢- الالتزامات المحتملة

لا توجد هناك أي التزامات محتملة كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

١٣- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم للتقويم لغرض إعداد هذه القوائم المالية هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٣١ ديسمبر ٢٠٢١)

صندوق الإنماء للسيولة بالريال السعودي
(مدار من قبل شركة الإنماء للاستثمار)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٤- أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية بما يتماشى مع تبويب السنة الحالية على النحو التالي:

المبلغ ريال سعودي	إعادة تصنيف من بند	إعادة تصنيف إلى بند
١٧٦,٢٩٩,١٩٩	نقدية وشبه نقدية	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٣٩٣,٣٣٣	دخل عمولة خاصة مستحقة	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٤٦٠,٢١٤,١٥٧	ذمم مدينة لقاء صكوك مستحقة	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

١٥- تسوية قيمة الوحدة

وفقاً لتعميم هيئة السوق المالية رقم ١٧/١٨٧٢/٦/١ وتاريخ ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ (الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠١٧)، قرر مجلس إدارة هيئة السوق المالية بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ (الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧) تقييد تسجيل خسائر الانتماء المتوقعة المحتسبة وفقاً للمتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ لغرض القوائم المالية لصناديق الاستثمار فقط.

فيما يلي بيان تسوية سعر الوحدة المحتسب وفقاً لإطار التقرير المالي المعمول به بالإضافة إلى سعر الوحدة المحتسب لغرض معاملات الوحدات:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
ريال سعودي	ريال سعودي	
١١,٩٢	١١,٧٠	سعر الوحدة المحتسب وفقاً للقوائم المالية
٠,٠٤	-	أثر خسائر الانتماء المتوقعة (١)
١١,٩٦	١١,٧٠	سعر الوحدة المحتسب لغرض المتاجرة

(١) تمثل التسوية أثر خسائر الانتماء المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ فيما يتعلق بالأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

١٦- الأحداث اللاحقة

أصدرت وزارة المالية قراراً وزارياً رقم ٢٩٧٩١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٤٤ هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٢٢) بشأن بعض قواعد جباية الزكاة التي يتعين على الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الالتزام بها والمعمول بها للسنة المالية ٢٠٢٣. ووفقاً للقرار الوزاري، لا يخضع الصندوق لجباية الزكاة أو ضريبة الدخل، ومع ذلك سيتعين عليه تقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

١٧- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٦ رمضان ١٤٤٤ هـ (الموافق ٢٨ مارس ٢٠٢٣).